نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - رجب - شعبان 1443هـ - مارس 2022 م (ISSN 2210 - 1276)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights
Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

حقوق الإنسان

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

10 سنوات
عقدٌ من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

#مشاركات_المؤسسة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان (GANHRI) لعام 2022، والذي عقد عبر وسائل التواصل المرئي، حيث رحب رئيس التحالف العالمي بممثلي المؤسسات الوطنية المشاركة من المجموعات الإقليمية الأربع.

وخلال الاجتماع، تم التصديق على تعيين أربعة أعضاء جدد في مكتب التحالف، والذين

يتبع ص 2 -

تكملة من ص ١

يمثلون المؤسسات الوطنية في كل من فنلندا، وألبانيا، وبلغاريا، والنرويج، كما قدم رئيس اللجنة المالية ممثل المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في الهند للتقرير المالي، وتم اعتماد الحساب الختامي للتحالف لعام 2021، وميزانية عام 2022. كما قدم رؤساء المجموعات الإقليمية الأربع (أفريقيا، الأمريكيتين، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا) موجزا حول أعمال وانجازات مجموعاتهم خلال العام الماضي، والتحديات التي واجهتها المؤسسات الوطنية خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩)، وكيف أمكن التغلب عليها.

من جانب آخر، قدم ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نبذة عن دورهم في تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات الوطنية للقيام بدورها وفقا لمبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية، وتم خلال الاجتماع انتخاب اللجنة الوطنية في قطر ممثلا عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ لرئاسة التحالف العالمي، والمجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب ممثلا عن المجموعة الأفريقية لأمانة سر التحالف وذلك للسنوات الثلاث القادمة، وتم خلال الاجتماع اطلاع الأعضاء على عدد من التعديلات المقترحة على النظام الأساسي اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (SCA) والطلب من مكتب التحالف دراستها واعداد الرأي اللازم بشأنها، كما تم تقديم موجز حول توصيات وملاحظات اللجنة الفرعية للاعتماد والصادر في اجتماعهم الأخير في شهر أكتوبر 2021.

كما شاركت المؤسسة في الاجتماع الذي عقد اليوم الثاني حول تبادل المعرفة والخبرات، ودور المؤسسات الوطنية في التكنولوجيا الرقمية والاستفادة منها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه السادس

ترأس المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الاجتماع السادس لمكتب مجلس المفوضين، بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والدكتورة فوزية الصالح رئيسة لجنة الحقوق والحريات العامة، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام.

وتم خلال الاجتماع الاطلاع على مستجدات فعاليات المؤسسة للفترة القادمة، كما أطلع رئيس المؤسسة أعضاء المكتب على نتائج مشاركته في المؤتمر الدولي حول التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة 2030، الذي أقيم بالقاهرة، والذي نظمته الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بالتعاون مع البرلمان العربي، والمفوضية السامية لحقوق الانسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أوضح أن المؤسسة شاركت في اجتماع الجمعية العامة الثامنة عشرة للشبكة الذي عقد على هامش المؤتمر الدولي بصفتها عضوا في مكتب الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

الدرازي: دور فعال لمملكة البحرين في دعم ورعاية الحق في بيئة سليمة وصحية

بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، تحتفي الدول العربية بما فيها مملكة البحرين بهذا اليوم في 16 مارس من كل عام، تخليدا لذكرى دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ عام 2008، بعد إقراره في عام 2004 بقمة تونس كآلية إقليمية عربية تنظم الجهود المشتركة بين دول المنطقة في مجال إعمال وإنفاذ وحماية حقوق الإنسان.

ويأتي موضوع هذا العام تحت شعار "الحق في بيئة سليمة مع تحديات التغير المناخي"، حيث تعدّ البيئة وحمايتها من المسائل المهمة على الصعيدين الوطني والدولي نظرا لكونها أحد المتطلبات الأساسية لحقوق الإنسان، وذلك لارتباطها مع الحق في الحياة والصحة.

وبهذه المناسبة، اشار المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الى الدور الفعال لمملكة البحرين فيما يتعلق بدعمها ورعايتها للحق في بيئة سليمة وصحية خاصة مع تحديات التغير المناخي، موضحا الى أن البحرين أولت اهتمامًا خاصًا بمعالجة المشكلات البيئية، وتبنّت مبادرات وبرامج تنموية تتسق مع أهداف التنمية المستدامة وفق استراتيجية وطنية متقدمة لحماية البيئة، بالإضافة الى ما اتخذته من إجراءات وتدابير تشريعية مناسبة للحد من التلوث من مصادره المختلفة، فضلا عن مصادقتها على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الإقليمية والدولية المعنية بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدا مضي تلك الجهود في هذا المسار بما يحفظ حق الأجيال القادمة لتحقيق الأمن البيئي العالمي.

وأكد الدرازي بأن المؤسسة تعمل على متابعة ورصد مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان لا سيما ما ورد في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، داعيا إلى استمرار التعاون والعمل المشترك بشأن قضايا حقوق الإنسان المطروحة محليًا وإقليميًا ودوليًا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحق الإنسان في بيئة سليمة وصحية مستدامة بشكل خاص للمساهمة في تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة والمعني بـ "العمل المناخي".

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاميين البحرينية

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاميين البحرينية برئاسة السيد حسن بديوي، وذلك بمناسبة انتخاب مجلس الإدارة الجديد للجمعية.

وهنأ الدرازي أعضاء مجلس الإدارة الجديد لجمعية المحامين البحرينية بمناسبة انتخابهم في مجلس الإدارة، منوها بدور وإسهامات المحامين البحرينيين في المجال القانوني والحقوقي، مؤكدا حرص المؤسسة على تعزيز أوجه التعاون بين الجانبين وتبادل الخبرات.

من جانبه ثمن السيد بديوي جهود المؤسسة لتعزيز وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وعلى تعاونها الدائم مع الجمعية بما يمكنها من القيام بالدور المنوط بها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والديوان الوطني لحقوق الانسان يوقعان مذكرة تفاهم

على هامش مشاركتهما في المؤتمر الدولي حول التضامن الدولي وخطة العام 2030 للتنمية المستدامة، الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة، وقع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السفير جاسم مبارك المباركي رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت الشقيقة، مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية والديوان الوطني، بهدف تعميق التعاون في مجال تعزيز حقوق الانسان، ضمن الاختصاصات التي يحدده التشريعُ الوطني لكل طرفٍ، بالإضافة الى تبادل المعلومات والتعاون التقني بين الجانبين.

وبهذه المناسبة، أكد الدرازي على أهمية توقيع هذه المذكرة التي سيعمل بها الطرفان، في حدودِ اختصاصاتِهما، وفق آلية مشتركة للمساهمة في حماية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في كلا البلدين الشقيقين عبر تنظيم المؤتمراتِ العلمية والعملية والندواتِ والدوراتِ التدريبية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

من جانبه، أوضح سعادة السفير المباركي أن توقيع مذكرة التفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في مملكة البحرين الشقيقة يسهم في تعزيز أطر التعاون بين الجانبين، في مجالات حقوق الانسان لا سيما تبادل الخبرات والتجارب الناجحة وتدريب الكوادر الوطنية في مجالات عمل المؤسسات الوطنية.

تهدف المذكرة إلى توطيد أواصر التنسيق والتعاون المشترك فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، والعمل على تعزيزها وتشجيعها ونشرها وتطوير العمل بها، كما يشمل التعاون تبادل الزيارات والاستشارات القانونية والحقوقية والمطبوعات والأدبيات والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى ترتيب وتنظيم ورش العمل في مجال حقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان وجمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظمان المؤتمر الوطني الأول لحقوق الانسان في ريادة الاعمال

ستنظم المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بالتعاون مع جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الوطني الأول لحقوق الانسان في ريادة الاعمال تحت عنوان "ريادة الاعمال كنهج قائم على حقوق الانسان: تحليل نظري للاستدامة والتنمية".

وقد أوضح سعادة المهندس علي الدرازي رئيس المؤسسة، بأن تنظيم هذا المؤتمر – الذي سيقام على مدار يومي 21 و22 مارس الجاري – سيكون تنفيذا للهدف الأول من أهداف استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2022 – 2025، "تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد وريادة الأعمال"، حيث تهدف المؤسسة الى العمل على تعزيز الوعي بأهمية قطاع ريادة الأعمال مع مبادئ حقوق الإنسان، وأكد على أن مخرجات هذا المؤتمر سيتم تعميمها على جميع الجهات ذات العلاقة، مع متابعتها بشكل فعال.

من جانبه بين سعادة النائب احمد صباح السلوم رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، بأن مملكة البحرين تولي اهتماما كبيرا بالملف الحقوقي الذي يتضمن الملف الاقتصادي وريادة الاعمال، مبينا ان ميثاق العمل الوطني قد كفل الحريات الشخصية والمساواة، والحق في العمل، والحرية الاقتصادية وصون الملكية الخاصة، ودعم المواطن بالتدريب للحصول على فرص أرحب من العمل، كما أضاف أن المؤتمر يهدف الى تسليط الضوء على حق رواد الاعمال واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار والابداع وانشاء المشاريع، من خلال التركيز على رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأثرها في ريادة الأعمال وحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدًا من موظفي مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي

استقبلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفدا يضم عددًا من موظفي مجلسي النواب والشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، بمناسبة الزيارة التي يقوم بها الوفد لمملكة البحرين، بحضور عدد من أعضاء مجلس المفوضين، وذلك بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وقد أطلع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الوفد على الدور الذي تضطلع به المؤسسة في التعاطي مع أوضاع حقوق الإنسان في المملكة وفقا لقانون إنشاء المؤسسة، ودور المؤسسة الاستشاري في رفع التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، مؤكدا على أهمية مثل هذه الزيارات للاطلاع على ما تشهده مملكة البحرين من نهضة شاملة في المجال الحقوقي من خلال تعزيز الحقوق والحريات لكافة المواطنين والمقيمين.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختتمان المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان في ريادة الاعمال

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على مدار يومين متتاليين المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان في ريادة الاعمال تحت عنوان "ريادة الاعمال كنهج قائم على حقوق الإنسان: تحليل نظري للاستدامة والتنمية"، وقد تم تنظيم هذا المؤتمر حضوريا لأول مرة منذ بدء الجائحة في عام 2020 بفضل الجهود الوطنية لفريق البحرين التي تم بذلها لضمان صحة وسلامة جميع المواطنين والمقيمين على أرض المملكة.

وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على حق رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار والإبداع وإنشاء المشاريع، حيث تمت مناقشة تلك الحقوق وعلاقتها بتنمية ودعم صناع القرار الاقتصادي ورواد الاعمال عبر مجموعة من ورش العمل.

وشملت الجلسة الافتتاحية التي أدارتها الدكتور فوزية سعيد الصالح، عضو مجلس المفوضين رئيسة لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة الوطنية، على أربعة محاور، حيث تطرّق المحور الأول إلى مشاريع وإنجازات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتعزيز ريادة الأعمال وحقوق الإنسان في مملكة البحرين تحدثت ممثل عن وزارة

العمل والتنمية الاجتماعية السيدة عائشة الزايد (مدير إدارة تنمية الأسرة والطفولة)، فيما تحدث ممثل عن وزارة الصحة الدكتورة جميلة السلمان (رئيس الخدمات الطبية للاقسام الباطنية بمجمع السلمانية الطبي) خلال المحور الثاني عن الإجراءات الاحترازية لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها في دعم واستمرارية الأعمال التجارية.

اما المحور الثالث، فقد ناقش ممثل عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الدكتور هاشم سليمان حسين (رئيس مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) آليات تعزيز الابتكار وريادة الأعمال – مملكة البحرين نموذجًا، حيث تم التركيز في هذا المحور على تجربة مملكة البحرين في مجال ريادة الأعمال وحقوق الإنسان، وقد تم التأكيد على أن مملكة البحرين تؤمن إيمانا تامًا بأهمية تعزيز الشراكة الحقيقية للمساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ليس على المستوى المحلي فحسب وإنما على كافة المستويات الإقليمية والدولية، لذا فإن مملكة البحرين لديها تعاون وثيق بين كافة الأطراف لاسيما وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة.

فيماتطرق ممثل عن جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعادة النائب أحمد صباح السلوم (رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، خلال المحور الرابع إلى التعريف بحقوق وواجبات رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تسليط الضوء في هذا المحور على تعزيز حقوق رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكنيهم في تنمية الاقتصاد الوطني، كما تم التأكيد على دور رواد الأعمال في الابتكار والإبداع وإنشاء المشاريع وحق العاملين في الحصول على بيئة صحية مناسبة.

وشملت فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر إقامة ثلاث ورش عمل، ناقشت ورشة العمل الأولى تعزيز التنمية المستدامة في مجال حقوق الإنسان وريادة الأعمال والتي قدمها ممثل عن مركز الخليج للحوكمة والتنمية المستدامة، فيما تم التطرق خلال ورشة العمل الثانية إلى أثر إدماج المستفيدين من العقوبات والتدابير البديلة في سوق العمل على الاقتصاد الوطني بمشاركة وزارة الداخلية.

وخلال الجلسة الختامية، تم الخروج بعدد من التوصيات التي أكدت على أهمية توسعة الأنشطة المسموح بها ضمن برنامج خطوة للمشروعات المنزلية الخاص بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما تم التأكيد على أهمية دعم الأنشطة المنزلية الخاصة ببرنامج خطوة.

كما أوصى المؤتمر بأهمية الدعم التام للشباب البحريني الطموح من أجل العمل وتقديم المبادرات الإبداعية في مجال ريادة الأعمال، حيث أن الشباب هم أساس نجاح أي مجتمع، كما ركز المؤتمر على أهمية مواءمة كافة القرارات الصحية المتخذة مع الجانب الاقتصادي خاصة في وقت الأزمات، وأكد على الجهد الكبير الذي تقوم به مملكة البحرين في مجال ريادة الأعمال وحقوق الإنسان بما يتواكب مع رؤية مملكة البحرين 2030، كما تم التطرق إلى خطة المملكة في تنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة التي ساهمت في تعزيز الحق في العمل من خلال التأكيد على أهمية تضافر الجهود الرسمية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال تنفيذ هذا القانون، ومن ثم تم تكريم المشاركين في المؤتمر.

وفي ختام فعاليات المؤتمر، تقدم المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع المشاركين في هذا المؤتمر، وعلى تعاونهم الدائم مع المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها ورسالتها، مشيرا إلى أن هذه الفعالية تأتي ضمن شراكات المؤسسة الواسعة مع مختلف الجهات والقطاعات المتنوعة في المجتمع البحريني لتحقيق رؤيتها ورسالتها لاسيما مؤسسات المجتمع المدني، لما تمتلكه هذه المؤسسات من دور فعّال في تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالأخص فيما يتعلق بالحفاظ على الحقوق في الأعمال التجارية، مؤكدا

حرص المؤسسة على الاستمرار في متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان ومنها تلك المعنية بالحقوق الاقتصادية.

من جانبه، أشاد سعادة النائب احمد صباح السلوم رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم هذا المؤتمر باعتباره أولى فعاليات التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان وجمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مضيفا ان موضوع المؤتمر يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأثرها في ريادة الأعمال وحقوق الإنسان، حيث سلط الضوء على حق رواد الاعمال واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار والابداع وانشاء المشاريع، ودعم صناع القرار الاقتصادي ورواد الاعمال.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
تقدم محاضرة لطلبة العيادة القانونية لحقوق الإنسان في جامعة

نظمت الأمانة العامة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تعريفية حول "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمملكة البحرين ومنهجية إعداد التقارير الحقوقية"، لطلبة العيادة القانونية لحقوق الإنسان، وذلك في مركز التدريب بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وتم خلال المحاضرة التي قدمها الأستاذ محمد النجار رئيس وحدة الشؤون القانونية بالمؤسسة، استعراض دور المؤسسة والتعريف بقانون إنشاءها والخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان والإطار القانوني لعملها، بالإضافة الى تدريب الطلبة على إعداد التقارير الحقوقية من خلال البحث في المصادر الإلكترونية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

تأتي هذه الفعالية ضمن الفعاليات المصاحبة لبرنامج العيادة القانونية لحقوق الإنسان المنظم من قبل كلية الحقوق في جامعة البحرين وصقل خبرة الطلبة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم الملتقى الرابع عن بُعد مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة والطفل

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الملتقى الرابع لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة والطفل، ضمن استراتيجية وخطة عملها لتفعيل التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث شارك ممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والطفل في مملكة البحرين.

وخلال كلمته الافتتاحية، أكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه المجتمع كونها شريكا أساسيًا للمؤسسة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعلى أهمية تعزيز التعاون معها من خلال التعاون المشترك في مجال تلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية ورصد أوضاع حقوق الإنسان، منوها في ذات الوقت بالتعاون الدائم للقائمين على تلك المؤسسات مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للعمل على تطوير منظومة حقوق الانسان في مملكة البحرين.

وتضمن الملتقى الذي أدارته المحامية دينا عبد الرحمن اللظي عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، على ثلاثة محاور أساسية تم خلالها تسليط الضوء على الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية المختصة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف تطوير سبل ممارسة كافة الحقوق بما فيها تلك المعنية بحقوق المرأة والطفل.

وقد ناقش المحور الأول أوجه التعاون بين المؤسسة ومؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما في مجال تلقي الشكاوى والمساعدات القانونية المقدمة، وبناء قدرات العاملين في تلك المؤسسات وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية وتبادل الخبرات والتجارب في مجال

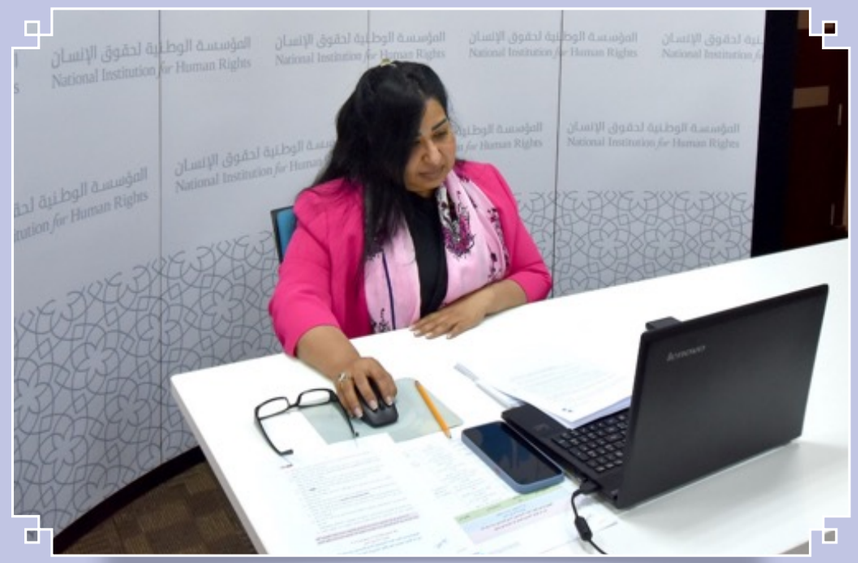

حقوق المرأة، بالإضافة إلى بحث سبل تفعيل التعاون في مجال تبصير ذوي الشأن للمساهمة في تعزيز وحماية حقوق المرأة، وخاصة المرأة المعنفة.

فيما ناقش المحور الثاني كيفية التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية، لبحث ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية بالمعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل المرأة والطفل والتوصية بالتعديلات التشريعية التي تراها مناسبة، عبر عقد لقاءات واجتماعات تشاورية مع الجهات الوطنية المعنية بهدف حلحلة المواضيع الهامة في الملفات التي تمس حقوق المرأة والطفل.

وخلال المحور الثالث والأخير، تم مناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني – كل في اختصاصه – وكيفية دعمها بهدف تطويرها من جانب، وحث الحكومة لتوفير مزيد من الدعم لمؤسسات المجتمع المدني العاملة من جانب آخر.

وفي ختام الملتقى، أسفرت المناقشات عن الخروج بعدد من النتائج والتوصيات الهادفة إلى تعزيز وتفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل التعاون في مجال منح صلاحيات أكبر لمؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم الملتقى الثالث مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الحق في الصحة

انطلاقا من دورها في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين ومد جسور التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الملتقى الثالث، عبر تقنية الاتصال المرئي، لعدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة.

افتتح الفعالية السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر إلى جميع المشاركين في الملتقى على تعاونهم الدائم مع المؤسسة، مشيرا الى أن تنظيم هذا الملتقى يأتي من مسؤولية المؤسسة ودورها تجاه المجتمع المدني الذي يعد شريكا أساسيًا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان من جانب، وإكساب أعضاء تلك المؤسسات المعرفة وصقل مهارات منسوبيها في المجال التدريبي من جانب آخر، وذلك لتأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان على أرض المملكة من خلال التعاون المشترك في مجال تلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية ورصد أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة الى التعاون في بحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية بالمعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التشريعية المناسبة.

تضمن الملتقى الذي قام بإدارته نائب رئيس المؤسسة والمحامية دينا اللظي عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، ثلاثة محاور أساسية تم من خلالها تسليط الضوء على الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية المختصة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وبالأخص الحق في الصحة.

وقد تناول المحور الأول تحديد أوجه التعاون بين المؤسسة مع مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما

في مجال تلقي الشكاوى والمساعدات القانونية المقدمة، وبناء قدرات العاملين في تلك المؤسسات وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية وتبادل الخبرات والتجارب في مجال حقوق الإنسان بما فيها الحق في الصحة.

فيما تناول المحور الثاني آلية بحث ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية بالمعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل الحق في الصحة والتوصية بالتعديلات التشريعية التي تراها مناسبة، وعقد لقاءات واجتماعات تشاورية مع الجهات الوطنية المعنية بهدف حلحلة المواضيع الهامة في مجال الصحة.

وتناول المحور الثالث والأخير تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني – كل في اختصاصه - وكيفية مساهمة المؤسسة فيما يتعلق بتقديم الدعم والمساعدة لتلك المؤسسات بهدف تطويرها والعمل في ذات الوقت على تشجيع الحكومة لتوفير مزيد من الدعم لها.

وفي ختام الملتقى، أسفرت المناقشات عن الخروج بعدد من النتائج والتوصيات الهادفة إلى تعزيز وتفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز ونشر الوعي في الأمور المتعلقة بالصحة وتطوير الخدمات الصحية، وتفعيل التواصل المستمر مع الجهات المعنية في مملكة البحرين.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في أعمال المؤتمر الدولي حول التضامن الدولي وخطة العام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

شارك المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في المؤتمر الدولي حول التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 – محورية الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة، على مدى يومين متتاليين، بمشاركة واسعة من ممثلون عن المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وناقش المؤتمر التضامن الدولي وعلاقته بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومحورية الهدف 16، والإجراءات المتعلقة بتعزيز دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الإنسان، وتمكينها من تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتشجيع التعاون والتضامن الدولي لتنشيط تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وعلى هامش مشاركته، أعرب الدرازي عن تطلعاته في أن يضع المؤتمر التوصيات وخطة العمل ومتابعة تنفيذها عبر فريق عمل يتم تشكيلة من أصحاب المصلحة المختصين لتنفيذ خطة العمل كونها البوصلة التي تسترشد بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعاون وتعزيز دورها واضطلاعها بمسئولياتها من أجل متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

وشهد المؤتمر مشاركة ممثلي عن الجامعة العربية والبرلمان العربي والدولة المستضيفة ومؤسسات ومنظمات الإحصاء والبرلمانيين، ومعاهد حقوق الإنسان ومنظمات حقوقية دولية ووطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء التنمية، حيث بلغ عدد المشاركين في المؤتمر حوالي مائتين وخمسين مشاركاً.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة
تعقد اجتماعها التاسع

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العادي التاسع، برئاسة السيد خالد الشاعر نائب رئيس المؤسسة، وعضوية السيدة روضة العرادي والسيدة هالة فايز والدكتورة حورية حسن.

ناقشت اللجنة القرارات والتوصيات الصادرة عنها، ومن ثم تم استعراض الكشوفات المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي منذ الاجتماع الماضي، حيث تعاملت مع (119) شكاوى ومساعدة قانونية وحالات رصد خلال الفترة المذكورة.

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع على التنسيق لعمل عدد من الزيارة الميدانية الى مراكز الإصلاح والتأهيل، للاطلاع على أوضاع النزلاء بناء على الشكاوى والملاحظات المستلمة.

هذا وتستقبل المؤسسة الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الحضور الشخصي، أو عبر الخط المجاني الساخن (80001144)، أو عبر موقع المؤسسة الإلكتروني (www.nihr.org.bh)، أو من خلال تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain).

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق
تعقد اجتماعها العادي العاشر

برئاسة الدكتور مال اللّه الحمادي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي العاشر في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث افتتحت أعمالها باستعراض ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، بالإضافة الى التقرير المتعلق بزيارة مستشفى الطب النفسي "قسم معالجة المحكومين"، وقد تم التأكيد على أهمية استمرار هذه الجهات في توفير كافة الحقوق المتعلقة بالخاضعين للعلاج من المحكومين، والتأكد من تمتعهم بها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية.

كما استعرضت اللجنة برنامج زياراتها القادمة لمراكز الإصلاح والتأهيل والاحتجاز ودور الرعاية الصحية والاجتماعية وسكن العمال، وفقاً للجدول المعد سلفاً في هذا الخصوص، واختتمت أعمالها بالاتفاق على مواصلة الزيارات الميدانية المكثفة لرصد أوضاع حقوق الإنسان.

لجنة الحقوق والحريات العامة
تعقد اجتماعها العاشر عن بعد

برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية السيد أحمد صباح السلوم والدكتور بدر محمد عادل، عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها العاشر عبر تقنية الاتصال المرئي، حيث افتتحت اللجنة أعمالها بالتأكد من النصاب القانوني والتصديق على محضر الاجتماع السابق، ثم ناقشت ما تم بخصوص قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

كما ناقشت اللجنة أهم مستجدات المؤتمر الوطني المعني بريادة الأعمال وحقوق الانسان، والذي من المقرر أن تعقده المؤسسة خلال شهر مارس الجاري، وذلك بالتعاون مع الجمعية البحرينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ختام الاجتماع، استعرضت اللجنة الأنشطة والفعاليات المقترح أقامتها خلال الأشهر القادمة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

10 سنوات
عقد من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

هاتف: 666 111 17 973+ فاكس 600 111 17 973+
ص ب. 10808, المنامة، مملكة البحرين www.nihr.org.bh info@nihr.org.bh

ISO 9001
BUREAU VERITAS
Certification
UKAS MANAGEMENT SYSTEMS